كذا في الكافي نقلا عن الاسرار وذكر في الهداية خلافه ذكره في الخلاصة
عن ابي يوسف ان الخنزير اذا ذبح طهر جلده بالدباغ منوالميتة وعظمها
وعصبها وشعرها وقرنها وسنه الانسان وعظمه ودم السمك طاهر
اما البيضة الاولى فلان الحيوة لا تحلها واما الاخيرين فلانه ليس بدم حقيقة
بدليل انه تبقى اذا جف كذا في الخنزير عند محمد للضرورة في استعمال فلا
يتجس الماء بوقوعه فيه وعند ابي يوسف يتجس فيتجس الماء والكلب يتجس العين
صرح به شمس الائمة في مبسوطه قال في سراج الدراية الصحيح من المذهب
عندنا ان عين الكلب يتجس استادنا السيد محمد في الكتاب وقيل لا لان
بعض مشايخنا يقولون عينه ليس بنجس ويستدلون بطهارة جلده بالدباغ
وقال في النجاية الكلب يتجس العين عندهما خلافا لابي حنيفة وقيل جلده
يتجس وشعره طاهر في فتاوى ابي الليث الكلب اذا دخل الماء ثم خرج
وانتفض فاصاب ثوب انسان افسده ولو اصابه ماء مطر وبال في المثلة
فعالها لم يفسده لان الماء في الاول اصاب جلده وجلده نجس وفي
الثاني اصاب شعره وشعره طاهر وناجية المسك طاهرة الا ان
تكون رطبة وغير المذبوحة حتى لو ذاب رطبة لكنها للمذبوحة فهي طاهرة
ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يابسة فهي ايضا طاهرة والمسك طاهر
حلال كذا في الخانية وراء قوله حلال اذ لا يلزم من الطهارة الحل كما في
التراب وبول ما يؤكل يتجس وقال محمد طاهر ولا يشرب اصلا لا للتداوي
ولا لغيره وقال ابو يوسف يجوز للتداوي وقال محمد يجوز مطلقا

فصل بئر دون عشر في عشر

قيد به لانها لو كانت عشرا في عشر لا
يتجس ما لم يتغير لون الماء او طعمه او ريحه ذكره قاضيخان وغيره
وهو مبتدأ خبره قوله الآتي تخرج وقع فيها نجس وان قل خرج
حمامة وعصفور ونقاطر بول كرؤس الابر حتى لو كانت اكبر منها
لم تضف ونجاسة نجس وبعرة ابل او غنم يتجس الى ان الثلث كثير كما نقل
عن الامام الترمذي ووجه الفرق انا الاثار في القلوات ليس لها دون
حاجة ولا بد والغنم تبعر حولها فيلقيه الرياح فيها فلو افسد القليل

القليل لزم الحرج وهو مدفوع فعلى هذا لا فرق بين الرطب واليابس و
الصحيح والمكدر واليعر والخثى والروث لشمول الضرورة ولا فرق في بئر
آبار الفلوات في الصحيح لشمول الضرورة في الجملة كما اذا وقعت في محل
نوعا الفاء تدل على الفور قال في المبسوط لا تنجس اذا رميت نساخة ولم
يبق لها لون للضرورة لان نجاستها انما تعرف عند الحلب او الشرب فيها
حيوان دموي قيد به لما سيأتي ان ما لا دم له اذا انتفخ او تفسخ في الماء الكثير
لم ينجس لم يذكر التفسخ لان حكمه يفهم بالاولوية بطريق الاولى وانما
ذكر الدجاجة الواقع في البئر فتخرج حية او كما انها فكان نزح ما فيها من الماء
طهارة لها وقال في النهاية استادنا انها تطهر بحد النزح غير موقوف
على غسل الاعضاء ونقل الاوصال وان تفسخت فيها فقدر ما فيها اي
فيخرج قدر ما فيها من الماء فيفوض في نزح قدر ما فيها من الماء الى دوي بصناعة
اي رجلين لهما شعور ومعرفة في حال الماء فاي مقدار قالا انه في البئر نزح
ذلك المقدار وهو الاصح الاشبه بالفقه لكونهما نصاب الشهادة للزمة
ولان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند الاشكال باجماع قال الله تعالى فاسئلوا
اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقيل يقدر ما فيها دوي عن ابي يوسف فيه
وجهان احدهما ان تحفر حفرة عمقها ودورها مثل موضع الماء منها ويحفص
ويصب الماء فيها فاذا استانت فقد نزح ما فيها والثاني ان يرسل قصبة
في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم نزح عشر دلاء مستوية يعاد القصبة
فينظر كم انتقص فان انتقص عشر فهو ما فيه ولكنه لا ينقيهم الا اذا كان دون
البئر ماء قليل عاد الماء الى قعر البئر مستويا وقيل ينزح ما شاء دلوا الى ثلثمائة
وهو روي عن محمد افتى به شاهد في بغداد لان آبارها كثير الماء بجارية
وجلة وان مات فيها حمامة او دجاجة فاربعون دلوا وسطا الى ستين
الا يعود بطريق الوجوب والمفروض بطريق الاستحباب وان مات فيها
فارة او عصفور فعشرون الى ثلثين هو ايضا كما مر وما جاوز الوسط
احتسب بما بين الفارة والحمامة كالفارة فينزح عشرون الى ثلثين وما
بين الدجاجة والشاة كالدجاجة فينزح اربعون الى ستين كما قال الرابع
ولو قع الكثير فزاده قال الاربع ينزح عشرون ولو شاة فاربعون الى السبع

Copyright © King Saud University